كلمة ونص

محمد راكان مصطفى

أمر واقع!!

قرار الأمبيرات بدمشق أثار اهتمام الجميع من دون استثناء على اعتبار أن الموضوع له علاقة بتوفير الكهرباء فالجميع مهتم ومعني ومتأثر به.

صراحة لست ضد الأمبيرات من حيث المبدأ في ظل وجود عجز من الحكومة عن تأمين احتياجات المواطنين من الكهرباء، لكن المشكلة في أن يبدأ هذا المشروع من الخاصرة الرخوة للعاصمة ويتخذ من مناطق سكن ذوي الدخل المهدود موطناً لولادتها، بعد أن تناقلت وسائل إعلامية عن السماح بترخيص الأمبيرات في منطقة التضامن وما حولها؟

وربما المشكلة الأكبر أن يترك هذا المشروع لمزاجية تجارها لجهة التسعير تحت ذريعة تأمين أصحاب المولدات لاحتياجهم من المحروقات من السوق السوداء؟ «أوليس ذلك بحد ذاته تشريعاً لفساد يجب عدم السكوت عنه من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك».

كما أنه يجب على وزارة الكهرباء عدم التنصل من مسؤوليتها بذريعة أن بيع الأمبيرات مخالف للقانون، وأنها لا علاقة لها بهذا الواقع، في حين أنها بحقيقة الأمر ذهبت إلى زيادة ساعات التقنين بطريقة مبالغ فيها تصل إلى نحو ست ساعات قطع وفي بعض الأحيان نصف ساعة وصل في هذه المناطق على الرغم من أن درجات الطقس مازالت لطيفة ولم يطرأ أي زيادة استهلاك من قبل المواطنين لتشغيل التكييف، في مشهد لا يمكن قراءته إلا بأنه محاولة لإجبار سكان هذه المناطق على الرضوخ والاشتراك بالأمبيرات لتأمين الحد الأدنى من الإنارة لأولادهم خاصة مع اقتراب امتحانات الشهادات العامة، وتحميلهم أعباء أكثر من طاقتهم بكثير خاصة مع ضآلة الراتب الذي لم يعد يكفي لشراء طبخة واحدة كما جاء على لسان رئيس اتحاد العمال أمام رئيس مجلس الوزراء مؤخراً، علماً أنه لا يمكن لأحد أن ينكر الواقع الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد بسبب العقوبات الاقتصادية الجائرة.

إن كان لا بد من أن تكون الأمبيرات أمراً واقعاً، وإن كان فعلاً لا توجد حلول بيد الحكومة حالياً، فابدؤوا بها من الأحياء الفارهة ولتكن موجهة إلى أصحاب الفعاليات والمنشآت الاقتصادية والخدمية، بعيداً عن الاشتراكات السكنية.

ومن التشديد ضرورة قيام الجهات ذات الصلة بالإشراف على التجربة واستصدار آليات لتنظيم عمل هذا المشروع، وعدم تركه لأهواء مستثمريه، سواء لجهة تأمين مخصصات هذه المولدات بشكل نظامي وبسعر التكلفة، أم من خلال وضع تسعيرة تتوافق وواقع التكلفة واحتياجات المنشآت الاقتصادية، فمن الضروري ألا تسمح بولادة مشروع كامل مكوناته قائمة على جملة من التجاوزات والمخالفات للأنظمة والقوانين؟؟ فتصبح المخالفة أمراً واقعاً كما أصبحت فوضى الأسعار في الأسواق أمراً واقعاً وبيع المحروقات على جنبات الشوارع أمراً واقعاً...

أما بالنسبة للاشتراك المنزلية فإن الواقع المعيشي لأغلبية المواطنين يتطلب من الحكومة القيام بدورها وتحمل مسؤولياتها في ظل عدم قدرتها على زيادة الرواتب والأجور بما يتناسب مع احتياجات العوائل اليومية، وأن تستمر بتأمين احتياجات السكن من التيار الكهربائي ولو كان بالحد الأدنى كما كانت الحال خلال الفترة السابقة.

منافسة متميزة وضعت لجان التحكيم أمام خيارات صعبة

عباس لـ«الوطن»: ٢٨١٧ طالباً من مختلف المحافظات تنافسوا في المرحلة الثانية من تحدي القراءة سيتم اختيار ١٠٠ طالب منهم

محمود الصالح

كشف المنسق العام لمسابقة تحدي القراءة العربي في سورية علي عباس، عن وجود منافسات كبيرة جداً في المرحلة الثانية من مسابقة تحدي القراءة العربي، التي جرت على مستوى ١٦ منطقة تعليمية في سورية.

وأشار عباس في تصريح لـ«الوطن» إلى أن هناك ٢٨١٧ طالباً وطالبة من مختلف المراحل الدراسية والمحافظات تنافسوا على تمثيل مناطقهم ومحافظاتهم في هذه المرحلة.

وبيّن عباس خلال جولته على مراكز الاختبار أن هذه المرحلة تميزت بوجود منافسة وحماس كبيرة جداً، ووجود حالات متميزة كثيرة، مما وضع لجان التحكيم أمام خيارات صعبة جداً نظراً لتميز أغلب المتقدمين لهذه المسابقة، ورغبة هؤلاء المشاركين في تمثيل سورية في المحافل الدولية.

وقال المنسق العام: اللافت في هذا الموسم هو رغبة الأهالي وهم الشركاء الحقيقيون لوزارة التربية في هذا التحدي، حيث رافقوا أولادهم، وركزوا على الكثير من الأسئلة عن الملاحظات التي يمكن أن يستفيد منها الطلاب في هذه المنافسة.

ونوه عباس بالدور الإرشادي الذي قام به الطلاب الذين شاركوا في الموسم السابق، ونقلوا تجربتهم لزملائهم الجدد، وهذا يؤدي إلى توسع الفائدة على المستوى الوطني، من خلال المشاركة الكبيرة للطلاب، مما يساهم في زيادة الحافز على الإبداع، وإنشاء حاضنة لأبناء سورية ليكونوا الرسل لهذا الوطن.

وأوضح عباس أنه شارك في المباردة للموسم السابع منذ بدايتها أكثر من ٣٧٣ ألف طالب نجح منهم ٢٨١٧ طالباً وطالبة في ١٦ مركزاً في مختلف المحافظات في المرحلة الثانية، وسيتم اختيار ١٠٠ طالب منهم للمنافسة على مستوى سورية، وسيمثل ١٠ طلاب منهم سورية ضمن المبادرة في المنافسة على المستوى العربي.

وأشار العباس إلى أنه شارك ٣٥٠ طالباً وطالبة من فئة الأشخاص ذوي الهمم، سيتأهل منهم ١٦ طالباً إلى المرحلة النهائية على مستوى سورية، و٣ طلاب منهم سيتأهلون ليمثلوا سورية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

في دمشق شارك في المرحلة الثانية ٣٥٢ طالباً وطالبة من مختلف المراحل نجحوا من بين أكثر من ٢٢٠ ألف طالباً وطالبة كانوا يتنافسون في المرحلة الأولى، إضافة إلى مشاركة طلاب مدارس أبناء وبنات الشهداء.

وفي السويداء شارك نحو ١٠٠٢ طالب في المرحلة الثانية من مسابقة تحدي القراءة العربي للمناطق التعليمية على مستوى المحافظة، سيتم اختيار عدد من الطلاب منهم لتمثيل المحافظة بالمرحلة القادمة على مستوى الجمهورية.

وفي حماة شارك في تصفيات المسابقة ٤٤٠ متسابقاً لاختيار أفضل ٢٠ طالباً وتلميذاً لمرحلة التمايز، وبعدها سيتم اختيار من يمثلون المحافظة في النهائيات.

وفي حلب بلغ عدد المشاركين في المبادرة أكثر من ٨٠٠٠ طالب وطالبة، تنافس منهم في المرحلة الثانية ٢٣٥ طالباً وطالبة من مختلف مدارس حلب، و١٧ طالباً من ذوي الهمم، لاختيار نسبة من الطلاب لتمثيل المحافظة على مستوى سورية.

وفي الأمانة السورية للتنمية تأهل ٦٣ طالباً وطالبة للمرحلة الثانية من ١٩ منارة في ست محافظات، ٢٣ طالباً وطالبة من حلب وحدها.

وفي طرطوس شارك ١٥٠ طالباً وتلميذاً في المرحلة الثانية من المسابقة لاختيار الفائزين الأوائل للمشاركة بالمسابقة المركزية، وهناك مشاركة ثلاثة من طلاب ذوي الهمم الذين سيتم اختيار مشارك واحد منهم ضمن فريق المحافظة.

وفي اللاذقية شارك ١١٩ طالباً وطالبة في المرحلة الثانية للمسابقة، حيث تم انتقاء نخبة من الطلاب في هذه المرحلة من خلال العمل الجاد والدؤوب لاختيار أفضل متسابقين سيتنافسون على المستوى الوطني.

وفي دير الزور شارك ٨٣ طالباً في المرحلة الثانية، حيث تم تقييم المشاركين من لجنة مختصة، بحيث يتأهل من يحقق الاشتراطات المطلوبة للمرحلة القادمة. وفي الرقة شارك ٦٠ طالباً وطالبة من ٢٢ مدرسة في ريف الرقة المحرر في المحافظة.

الكهرباء بحماة ٢٠ دقيقة وصل كل ٥,٥ ساعات

مواطنون: نشحن جوالاتنا والبطاريات بالأجرة ونشتري المياه!. والكهرباء: مخصصات المحافظة انخفضت

حماة- محمد أحمد خبازي

أكد عدد كبير من المواطنين بمختلف مدن محافظة حماة ومناطقها وأريافها لـ«الوطن»، أنهم يعيشون في هذه الفترة أسوأ معاناة من وضع الكهرباء الذي تأزّم مع بداية الأسبوع الجاري تأزماً شديداً، زاد طينَ حياتهم المعيشية بلّةً!.

وبيّنوا أن الانفراجات التي يتحدث عنها الفريق الحكومي لم يلمسوا منها شيئاً غير ارتفاع في أسعار معظم المواد الغذائية وغير الغذائية، وآخرها بشكل خاص الغاز المنزلي، والصناعي الذي سيؤثر ارتفاع سعره الجديد بكل المواد التي تباع بالمطاعم والمحال الحرفية وغيرها، ويضاف إلى ذلك تراجع وضع الكهرباء من نصف ساعة وصل كل ٥,٥ ساعات، إلى ٢٠ دقيقة وغير كاملة بمعظم المناطق.

ولفت المواطنون إلى أنه منذ بداية هذا الأسبوع تفاقم الوضع الكهربائي وازداد سوءاً، فقبلاً كانت الكهرباء تصلنا لمدة ٤٠ دقيقة –يقول أحدهم– وكانت تعيننا على شحن الجوال وبطارية المنزل بحد أدنى، وأما اليوم فقد تبخر هذا الحد الأدنى! وذكر مواطنون أن الكهرباء تصلهم لنحو ١٧ دقيقة وفي معظم الأحيان ١٠ دقائق فقط، وفي بعض الأرياف تنقطع مرة أو اثنتين خلال تلك الدقائق، وهو ما يعني شللاً تاماً لمعظم الأعمال التي تتطلب وجود كهرباء، سواء كان تلك الأعمال منزلية أو في المحال وغيرها.

وذكر مواطنون أنهم يقصدون المحال التي تتوافر فيها طاقة بديلة لشحن جوالاتهم، وبطاريات منازلهم ليتمكن أبناؤهم من الدراسة والتحضير للامتحانات العامة، وذلك مقابل ١٠٠٠ ليرة لكل عملية شحن ولكل جهاز هاتف، ونحو ١٥٠٠–٢٠٠٠ ليرة للبطارية المنزلية بحسب استطاعتها!

وعبر مواطنون آخرون عن استيائهم الشديد من تفهقر هذا الوضع الكهربائي المستجد، وذلك بسبب انعكاسه السيئ على واقع مياه الشرب، وعدم تمكنهم من تعبئة خزاناتهم المنزلية أو حتى بضع عبوات بلاستيكية للشرب! فحتى يتمكنوا من ذلك فهم بحاجة للكهرباء لتشغيل «الدينموات» كي تصل المياه لشققهم السكنية بالطوابق العليا، وهو ما يتعذر حالياً.

وبيّنَ العديد منهم أن شح الكهرباء انعكس شحاً بمياه الشرب وهو ما اضطرهم لتعويض ذلك الشح بشراء المياه من الصهاريج، وبسعر ٢٥ ألف ليرة للخزان سعة ٥ براميل!

ومن جهته، أكد مصدر في الشركة العامة لكهرباء حماة، أن شكاوى المواطنين صحيحة ومحقة، ففي الأيام الأخيرة انخفضت مخصصات المحافظة من الميغات بشكل كبير، ليصبح التقنين بين ٣٠–٢٠ دقيقة وصل في معظم المدن والمناطق مقابل ٤,٣٠ ساعات أو ٤٠ دقيقة قطع.

وعزا سبب انقطاع التيار في بعض المناطق خلال دقائق الوصل لمرة أو اثنتين، إلى حدوث أعطال طارئة على بعض الخطوط نتيجة الحمولات الزائدة، أو وضعها على الحمايات الترددية.

وبيّنَ أن مخصصات المحافظة من الميغات لا تسمح حالياً بأكثر من ذلك الوقت المحدد لوصل التيار، وأنه في حال تحسن المخصصات وزيادة الميغات ستوزع بالتساوي على كل المدن والمناطق.

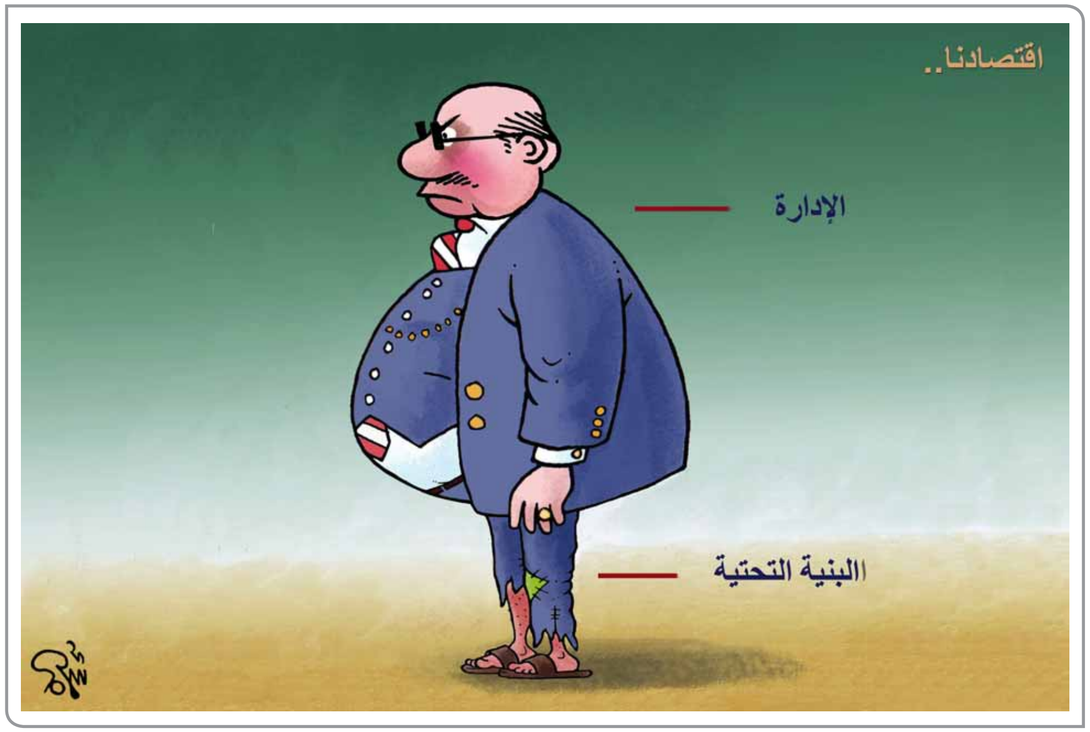

بعد أن أعاده القضاء الإداري إلى المجلس..

عضو مجلس محافظة طرطوس يطالب بإعادة انتخاب مكتب تنفيذي جديد والمحافظة تطلب من الشاكي رفع دعوى

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكوى من عضو مجلس محافظة طرطوس مناف سلمان عيسى الذي اعتبر ناجحاً في عضوية مجلس المحافظة عن قطاع منطقة صافيتا بدلاً عن عضو آخر بموجب قرار قضائي مبرم صادر عن المحكمة الإدارية العليا بعد صدور مرسوم جمهوري بذلك، بأن المجلس لم ينفذ القرار القضائي كاملاً كما يقول في شكواه.

وأشار إلى أنه تقدم بتاريخ ٢/ ٣/ ٢٠٢٣ بكتاب إلى رئيسة المجلس يطلب فيه إعادة انتخابات المكتب التنفيذي تطبيقاً للقرار القضائي رقم ١٩٩ لعام ٢٠٢٢ والصادر عن محكمة القضاء الإداري في طرطوس والمصدق من المحكمة الإدارية العليا والذي جاء في متنه طي اسم المحامي ربيع ربيع من أسماء الناجحين وأحقية مناف سلمان عيسى بالنجاح وتعديل المرسوم ٢٥٧ لعام ٢٠٢٢ جزئياً لجهة ذلك وما يترتب على ذلك من آثار ونتائج.

ويضيف عيسى: إن حرماني من الترشح لانتخابات المكتب التنفيذي ناتج عن غيابي عن جلسة الانتخاب بسبب الظلم الذي لحق بي ويعتبر من الآثار والنتائج المشار إليها في القرار المذكور وانطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع أعضاء المجلس والذي كفله القانون، فكيف يمتنع مجلس المحافظة عن تطبيق القرار القضائي علماً أن القرار ١٩٩ مرتكز على قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم ١٠٧ لعام ٢٠١١ والقرارات القضائية واجبة التنفيذ من المجالس المحلية حسب القانون.

وقال عيسى: جال كتابي في أروقة المحافظة وتم رفعه للوزارة وعاد الجواب بضرورة الالتزام بقانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم ١٠٧ وبعد ذلك أحالت رئيسة المجلس الكتاب للنقاش في المجلس وبحجة عدم الوضوح طلب مني توضيحه عبر قرار المجلس بدعوى تفسيرية علماً أن كل من استشرته من قضاة ومحامين من خارج كرسي المسؤولية قالوا إن القرار واضح ولا يحتاج إلى تفسير علماً أن قرار المجلس بانتخاب أعضاء المجلس مرتكز على المرسوم ٢٥٧ الذي أصبح باطلا بعد تعديله جزئيا بالمرسوم رقم ٢٠ لعام ٢٠٢٣ القاضي بأحقية مناف عيسى بعضوية المجلس وما بني على باطل فهو باطل ولأنهم تعاملوا معي على مبدأ لو خرجت من جلدك لما عرفتك.

وللحصول على جواب خطي واضح وصريح تقدمت بإنذار عن طريق الكاتب بالعدل بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٢ إلى المحافظ ورئيس مجلس المحافظة طلبت فيه إجابتي خطياً والبت بطلبي وتنفيذ القرار القضائي المبرم خلال ثلاثة أيام تحت طائلة المساءلة القانونية جزائياً ومدنياً.

ولمعرفة مضمون رد وزارة الإدارة المحلية والبيئة حصلت «الوطن» على كتابها رقم ١٢٥٥/ز/١٠/ش.ق بخصوص الموضوع وجاء فيه: إلى محافظة طرطوس إشارة إلى كتابكم رقم ٦٩٨/١٠/١١/و تاريخ ٢٠٢٣/٣/١٤ المتعلق بموضوع الطلب المقدم من /مناف سلمان عيسى / عضو مجلس محافظة طرطوس المرجو الاطلاع والتقيد بأحكام قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٧/ لعام ٢٠١١ وتعديلاته والنظام الداخلي لمجالس الوحدات الإدارية الصادر بالقرار رقم ٤٢/ن تاريخ ٢٠٢٣/١/١١.

مجلس المحافظة في الدورة التي عقدها الأسبوع الماضي ناقش الموضوع وقرر الطلب من العضو الشاكي رفع دعوى تفسيرية أمام القضاء الإداري.